

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٩/ذي الحجة/١٤٢٦هـ الموافق ٢٠٠٦/١/٢٩ برئاسة القاضي السيد منحت محمود وعضوية كل من سادة القضاة احمد محمود الجبلي وفاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين واكرم هله محمد واكرم احمد بابان ومحمد صائب الفقيهي وعهود صالح التميمي و ميخائيل شمسون قس كوركيين المتأهلين بالقضاء باسم الشعب واستدعت قرارها الاتي :

المميز - المدعى - حسين مهدي صادق زاهد - وكيله المحامي ضياء السعدي

المميز عليها - المدعى عليها - وزارة التجارة

دعى المدعى - المميز - في دعواه المرفقة ٢٠٠٥/٣٢ أمام محكمة القضاء الاتاري انه سدد مبلغاً مقداره - (١٧٢١٤٢٥٢٠) - دينار مائة والثلاث وسبعون مليون ومائة والثلاث واربعون الف وخمسمائة وخمسون ديناراً الى المدعى عليه الاول وزارة التجارة بدون وجه حق او سدد قانوني ويزعم وجود نقص في كميات مادة ارز المورد التي المدعى عليه الثاني الشركة العامة لتصنيع الميبيب ، ورغم المطالبات المتعددة والكتائب الموجهة الي المدعى عليه الثاني لمؤرخ ٢٠٠٥/٣/١٤ ولمرور مدة تزيد على ثلاثين يوماً ولعدم اجابة المدعى عليها على الكتائب المذكور قام دعواه هذه طالباً لزام المدعى عليها - المميز عليها - باعادة المبلغ المدفوع اليها وتحصيل المدعى عليها

(بشع)

المصاريف كافة . ونتيجة المرافعة الحضورية العلنية حصر المدعى دعواه بالمدعى عليها وزارة التجارة وصرف النظر عن المدعى عليه الثاني مدير علم الشركة العامة لتصنيع الميروب - إضافة لوظيفته اجاب وكيل المدعى عليها بالاحتة المؤرخة ٢٠٠٥/٨/١٠ بأن سبق للمدعى ان قام الدعوى المرفوعة ١٩٩٦/١٢/١٧ امام محكمة بداعة الرصافة بالمال ذاته وقد ردت دعواه وصدقت التمييزاً بعدد ١٠٣/١٠٣/بوسعة ثابته/٢٠٠١ وبتاريخ ٢٠٠١/١/٧ ولسبق الفصل فيها قررت المحكمة رد دعوى المدعى وتحميله المصاريف كافة وذلك لسي ٢٠٠٥/٨/٣١ ولعدم قناعة المدعي بالقرار المذكور طلب نفضه للاسباب التي اوردها بالاحتة التمييزية المؤرخة في ٢٠٠٥/٩/٢٧ .

القرار :-

لدى التدقيق والمداولة وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن العدة القانونية لقرار قبوله شكلاً . ولدى النظر الى الحكم التمييزي وجد انه صحيح وموافق للقانون حيث سبق للمدعي التمييز ان قام دعواه بنفس الحق لدى محكمة بداعة الرصافة والتي استأنف حكمها لدى محكمة استئناف بغداد التي ردت دعواه واكتسب قرارها الدرجة القطعية بتصديقه من محكمة التمييز بموجب قرارها المرقم ١٠٣/بوسعة ثابته /٢٠٠١ والمؤرخ ٢٠٠١/١/٣٠ ولا يحق للمدعي التمييز التماس هذه

(يتم)

الدعوى مجدداً لأن الأحكام الصادرة من المحاكم العراقية التي خلت
درجة البينات تكون حجة بما قضت فيه من الطوق إذا تحددت اطراف
الدعوى ولم تتغير صفاتهم وتعلق النزاع بذات الحق محلاً وسبباً حسبما
نصت عليه الأحكام الواردة في المادة ١٠٥ من قانون الإثبات وهو ما
قضت به محكمة القضاء الإداري بقرار تصديقه والتحويل المميز رسم
التمييز وصدر القرار بالالتحاق في ٢٩/ذي الحجة/١٤٢٦ هجرية
الموافق ٢٠٠٦/١/٢٩ .


الرئيس
بلخيت محمود


العضو
محمد محمود الجليلي


العضو
أروى محمد المنجلي


العضو
جعفر ناصر حسين


العضو
كرم شاه محمد


العضو
كرم احمد بايان


العضو
محمد صائب محمد مطهر القلبياني


العضو
ميخائيل شمشون ابن اوراكيس


العضو
عبد صالح الكبيسي